جمهورية مصر العربية

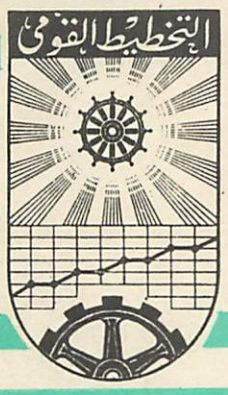

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (١٣٥٨)

السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على تخطيط القوى العاملة فى الفترة (١٨٠٠ ـ ١٩٨٢)

اعداد

دكتور : اسماعيل محمد عرمان

استاذ : محمد ابراهيم جبر

سبتمبر ١٩٨٣

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

Memos

فهـــرس

صفحة

١ــ مقدمـــــة ١

٢ــ تخطيط القوى العاملة والسياسات الاقتصادية ٢

٣ــ السياسات الاقتصادية والاجتماعية قبل عام ١٩٥٢ .. .. ٣

٤ــ السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى الفترة ١٩٥٢ ، ١٩٧٣ .. ١١

٥ــ سياسات الانفتاح الاقتصادى ٧٤ ــ ١٩٨٢ .. .. ١٣

****

*****

***

*

السياسات الاقتصادية والاجتماعية
واثرها على تخطيط القوى العاملة فى مصر

تقييم لسياسات القوى العاملة فى الفترة (١٨٠٠ ـ ١٩٨٢)

***

١ ـ مقدمة :

يعانى القطر المصرى كغيره من الدول النامية اختلالا فى هيكلية القوى العاملة ، وبالتالى فى هيكلية كل من الانتاج والدخل .

عموما فان من سمات العمالة المصرية انها تتميز بزيادة عدد العاملين فى القطاعات المنخفضة الانتاجية كقطاع الخدمات مقارنة ببقية قطاعات الاقتصاد القومى . فمن أجل وضع منهج علمى لتخطيط القوى العاملة كان لابد من دراسة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمصر أى دراسة العلاقات الناشئة بين النمو الاقتصادى والاجتماعى لمصر والطلب على القوى العاملة لمعرفة آثارها على سياسات تخطيط القوى العاملة .

ولما كانت مثل هذه الدراسات غير متوافرة لذلك فان هذا البحث يهدف الى محالة تقييم آثار السياسات الاقتصادية والاجتماعية على تخطيط القوى العاملة فى الفترة من ١٨٠٠ حتى ١٩٨٢ .

٢ — تخطيط القوى العاملة والسياسات الاقتصادية :

عرفت قوة العمل منذ بدء الخليقة كأحدى الوسائل الرئيسية للانتاج • كذلك ظهرت حاجة الانسان الى تنظيم العمل وتخطيط امكانياته بما يؤدى الى استخدامه الاستخدام الأمثل • فمنذ العبودية عرف الانسان عنصر العمل كسلعة تباع وتشترى مثله مثل أى مورد آخر لكن الفارق كان أن اسعار الموارد الأخرى تزداد مع مرور الزمن أو اذا حدث ندرة فيها ، أما العامل المستعبد فقد استمر كسلعة سعرها ينخفض مع مرور الزمن ولا يرتفع أجرها بما يتناسب وندرة عنصر العمل حيث كان العامل يباع ويشترى مع الأرض • تطور هذا المفهوم بعد انتهاء عصر العبيد وأصبح العامل حرا ، أى وفقا للمفهوم الاقتصادى أصبح العامل ينتج لنفسه ولنفسه كل ما يحتاجه وتحتاجه أسرته • بذلك أصبح هو رب العمل وهو العامل فى نفس الوقت ولما كانت احتياجات الأسرة دائما فى تغير ، كما أن حجم هذه الاحتياجات أصبح لايمكن أن يفى بها عامل واحد ، بدأ صاحب العمل فى استخدام أيادى عاملة مساعدة للوفاء باحتياجات الأسرة • تطورت هذه الصورة حيث أصبح صاحب العمل ينتج لتغطية احتياجات السوق ، وبذلك بدأ ظهور ما يسمى بالطوائف المهنية والتى يرأسها شيخ الطائفة الذى كان ينظم دخول وخروج العمال من والى طائفته ثم تطور الأمر بعد الثورة الصناعية وبدأت المطالبة بتنظيم قوة العمل وتدرج هذا التنظيم الى أن ظهر تخطيط القوى العاملة فى صورته

التى تتضمن تخطيط وتنظيم وتنمية الموارد البشرية والذى يهدف الى رفع مستويات الأداء للعمال ورفع مستويات المعيشة للفرد فى المجتمع والذى لايمكن أن يتحقق الا عن طريق التنظيم والتخطيط والتنمية ، حيث أن الهدف النهائى لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو ضمان مستوى عال من العمالة المنتجة والتى تنعكس فى صورة ارتفاع معدلات الدخل ومستويات المعيشة (١) .

من ذلك نرى مدى الارتباط بين التخطيط للتنمية الاقتصادية الاجتماعية وعملية تخطيط الموارد البشرية حيث ان القوة البشرية هى الدعامة الأساسية للاقتصاد فى الدولة أيا كان نظامها . فالتنظيم للقوى البشرية ورفع كفاءتها له أثر كبير فى كل من طاقة انتاج اية دولة والمستوى المعيشى للافراد ، وبالرغم من هذه الأهمية لدور العنصر البشرى فى السياسات الاقتصادية ، فان الاقتصاديين والمخططين قد دأبوا على احتساب العنصر البشرى بأنه عنصر يوجد بوفرة تفوق الاحتياجات (خاصة القطاع الزراعى) الذى يفترضون وجود فائض من العمالة به لا ينتج وان قيمة الانتاجية الحدية لعنصر العمل هذا تساوى الصفر أو مايقرب من الصفر وانه فى حالة سحب أو امتصاص أى عدد من هذا الفائض المعروض من العنصر البشرى فى سوق العمل ، فان الانتاج والانتاجية سواء فى القطاع الزراعى أو الصناعى لا تتأثر بسحب أو امتصاص هذا العدد فى مجال آخر نظرا لتوفر هذا العدد فى مجال آخر فى صورة بطالة أو فى احدى صور البطالة الأخرى (٢) .

---

(١) دكتور اسماعيل عرمان : تخطيط القوى العاملة — معهد التخطيط القومى مذكرة داخلية (٧٧٣) مايو ١٩٨٢ .

(٢) د . اسماعيل عرمان : الحاجة الى استراتيجيات واساليب جديدة لحل مشاكل العمالة وانخفاض الدخل فى الدول النامية . معهد التخطيط القومى نوفمبر ١٩٨١

بناء على هذا الاعتقاد ، فان اقتصاديو ومخططو الدول النامية — ومصر على الأخص — قد أكدوا أن مشاكل الدول النامية تتركز فى تحويل ثقل الاقتصاد بالدولة المعنية من الزراعة الى الصناعة ، متى تم ذلك التحول فان مشاكل الدول النامية تبدأ فى الاختفاء . كذلك فان صور التخلف الاقتصادى التى تصبغ المجتمع — والتى تبدو فى صورة سيادة البطالة فى صورها المختلفة وانخفاض الدخل القومى والفردى والاعتماد على الزراعة كمائل — تبدأ فى الزوال وتبدأ بعد ذلك مرحلة الرخاء الاقتصادى .

ان هذا الاعتقاد يجعل من الأهمية أن يكون هدف هذا البحث هو دراسة السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر لمعرفة أثرها على سياسات تخطيط القوى العاملة والاستخدام فى الفترة ١٨٠٠ — ١٩٨٢ . عموما ستتكون الدراسة من ثلاثة مباحث . المبحث الأول يختص بالحقبة كما من عهد محمد على حتى قبيل عام ١٩٥٢ ، والمبحث الثانى للحقبة من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٧٣ ، والمبحث الثالث بالحقبة ١٩٧٣ حتى ١٩٨٢ .

٣ — السياسات الاقتصادية والاجتماعية قبيل عام ١٩٥٢ :

تعاقبت على مصر منذ قديم الزمن العديد من الغزوات وطمع فيها كثير من الطماعين حتى جاء الاسلام وبدأت بدخوله مصر مرحلة جديدة فى تاريخها استمرت حتى وصلت الى حكم العثمانيين لها والذى استمر حوالى ثلاثة قرون ثم أعقب ذلك دخول الفرنسيين فيما يسمى بالحملة الفرنسية على مصر خلال الفترة (١٧٩٨ — ١٨٠١) والتى أثرت نفسيا وثقافيا

جدول رقم (١)

السكان والعمالة النشطة فى مصر فى الفترة من ١٨٠٠ الى ١٩١٧

السنة	السكان	المشتغلون *
١٨٠٠	٢ر٤٦٠٢٠٠	١ر١٠٨٦٨٢
١٨٢١	٢ر٥٣٦٤٠٠	١ر٠٣٩٩٢٤
١٨٦٤	٤ر٤٧٦٤٤٠	١ر٨٣٥٣٤٠
١٨٧٣	٥ر٢٥٠٠٠٠	٢ر١٥٢٥٠٠
١٨٨٢	٦ر٨٠٤٠٢١	٢ر٧٨٩٦٤٨
١٨٩٧	٩ر٧١٤٥٢٥	٣ر٩٨٢٩٥٥
١٩٠٧	١١ر٢٨٧٣٥٩	٤ر٦٢٧٨١٧
١٩١٧	١٢ر٧٥٠٩١٨	٥ر٦١٠٤٠٣

* قدر المشتغلون على أساس نسبة المساهمة فى النشاط الاقتصادى

المصدر : مصلحة الاحصاء تعداد سكان القطر سنة ١٩٣٧

الجزء الثانى ١٩٤٢ الجدول الاول مصلحة الاحصاء

على الشعب المصرى • ثم جاء بعد ذلك فترة حكم محمد على لمصر والتى تعتبر بداية تاريخ مصر الحديث (١٨٠٥ — ١٨٤٨) والذى يمكن أن يقال أن نوعا ما من تخطيط وتنمية الموارد البشرية ، قد أخذ مكانا ظاهرا فى سياسات التنمية فى خلال هذه الحقبة •

ففى خلال فترة حكم محمد على باشا الذى استمر قرابة نصف قرن أعلن محمد على احتكار الدولة للصناعة والمواد الخام وتجارة المنتجات النهائية ، وقام بمنع أى نشاط صناعى خارج القطاع العام • ثم توسع فى الانتاج الصناعى بانشاء مصانع النسيج والزجاج والحديد والاسلحة والسفن •

ان الدراسة لاثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الحقبة من فترة محمد على باشا قد أظهرت أن محمد على كان يستورد الآلات — والمهندسين والمديرين • كذلك فانه قام بتدبير العمالة اللازمة من صناع وحوفيين من سكان المناطق الحضرية عن طريق التدريب لهذه العمالة جدول (١) يبين تطور العمالة المصرية فى خلال هذه الحقبة •

اننا نود أن نشير هنا الى انه فى عهد محمد على كان الارتباط بين السياسات العامة وسياسات العمالة كان وثيقا • كذلك فقد وجدنا أن هذا الارتباط قد انهار بانهيار النظام الاقتصادى المصرى بعد أن نجحت الدول الاوربية فى التدخل فى سياسات مصر وارغام محمد على على الأخذ بسياسات الانفتاح وتصفية احتكار الدولة للصناعة والتجارة أيضا فقد بدأ انهيار الصناعات التى قامت فى هذه الحقبة • كما أصبح الباب مفتوحا للسيطرة الاجنبية — الأمر الذى انعكس فى صورة ظهور البطالة بعد أن

جدول رقم (٣)

توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادى فى تعداد ١٩٦٠

مقارنا بتعدادى ٤٧ ، ٣٧

النشاط الاقتصادى	المشتغلون حسب النشاط الاقتصادى		
	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠
الزراعة والغابات وصيد البحروالبر	٤٠٢٠٤٣١	٤٠٨٥٦٧٠	٤٤٠٦٣٧٩
المحاجر والمناجم	١٠٨٢٨	١٢٩٦٥	٢١١٠٩
الصناعات التحويلية	٣٥٢٧٠٦	٥٦٠٦٠١	٧١٣١٠٠
التشييد والبناء	١٢٠٧٠٦	١١٣٣٦١	١٥٨٨٨٥
الكهرباء والغاز والمياه وتصريف مجارى	٢٠٩٦٦	٢٢٥٩٥	٣٦٨٠٨
التجارة	٤٣٩٥٤٢	٥٩٠٣٨٠	٦٤١٤٠٨
النقل والمواصلات	١٣٨٩١١	٢٠٣٣٣٥	٢٦٠٢١٠
الخدمات	٧٠١٧٤٩	١٠٥١٧٧٦	١٣٦٩٤٣٢
الانشطة غير الواضحة	٣٤٣٣	٣٥٣٩٣٤	١١٩٣٢٠
ليس لهم نشاط	٨٠٠٣٨٤٨	٩٣٨٧٣٣٣	١٣٣٣٢٩٩٦
غير مبين	—	—	٧٦٧٤
الجملة	١٣٨١٣١٢٠	١٦٣٨١٩٥٠	٢١٠٦٧٣٢١

المصدر : تعداد السكان ١٩٦٠ جدول ٤ ص٣٣٣ مصلحة الاحصاء القاهرة ١٩٦٠

جدول رقم (٢)

المشتغلون موزعين وفقا للنشاط الاقتصادى لسنة ١٩٢٧

النشاط	العدد
الزراعة والصيد	٣٥٢٦٠٣٦
المناجم والمحاجر	٩٧٤١
الصناعات التحويلية	٦٠٧٩٥٣
النقل	١٣٠٩٣٥
التجارة	٤٠٧٥٦٠
الإدارة العامة	١٥١٦١٣
الخدمات الاجتماعية	١٣١٩٥٠
الخدمات الصحية	٢٨٤٠٧٦
الاعمال غير المنتجة	٥٩٥٨٠١
جملة ذوى الاعمال	٥٫٨٤٥٦٦٥

المصدر : مصلحة الاحصاء : تعداد السكان بالقطر لعام ٣٧

الجدول الاول صفحة ٢ ــ ٣ مصلحة الاحصاء ١٩٤٢

تركزت العمالة المصرية فى الأنشطة المختلفة داخل القطاع الزراعى وحل محل هذه العمالة فى قطاعات الصناعة والتجارة العمالة الأجنبية . هذا ولم تبذل الدولة بعد عهد محمد على اى جهد لانشاء الصناعة فى القطاع العام وعلى العكس فقد توقفت تماما عملية حماية الصناعات المحلية بل ومن ثم فرضت رسوم قدرها ٨٪ على المنتجات المحلية مما أدى الى الحد من نشاط المنشآت المصرية .

هذا وقد تلى عهد محمد على عهد تميز أغلبه بزيادة رأس المال الأجنبى الذى تم تمويله عن طريق الدين العام ومؤسسات الائتمان الأجنبية وما تبع ذلك من تدفق النقد الأجنبى — عموما يمكن القول ان هذا التدفق لرأس المال الأجنبى لم يساعد على ايجاد الاطار الادارى والنمطى الذى يتفق مع الانشطة القائمة — الأمر الذى أدى الى استمرار الوضع القائم والذى ساد بعد التدخل الأجنبى اى سيادة القطاع الزراعى فى تمثيله المستخدم الأول للعمالة المصرية والدعامة الأساسية للاقتصادى المصرى .

أما فى الحقبة ١٨٦٢ — ١٩١٤ أى ابتداء من عهد اسماعيل باشا حتى بداية الحرب العالمية الأولى فقد حدثت عدة محاولات لتطوير الاقتصاد المصرى ولكن هذه المحاولات لم تنجح فى التأثير على سياسات العمالة المصرية أو فى تغير شكل الهيكل من العمالة : ففى الفترة فى ١٨٦٢ ـ ١٨٨٠ فقد حدثت المحاولة الثانية (بعد محاولة محمد على باشا) لتطوير الاقتصاد ولقد فشلت هذه المحاولة بسبب انهيار أسعار القطن وتزايد خدمات القروض بصورة تعذر معها السيطرة عليها . عموما يمكن القول أن هذه المحاولة لم تؤثر بتاتا على هيكل القوى العاملة المصرية .

كذلك فقد حدثت محاولتين آخريتين فى ظل الاحتلال البريطانى فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى وذلك لتطوير الاقتصاد المصرى ولقد كانت احدى هاتين المحاولتين تعتمد على زيادة صادرات القطن ولكن هذه المحاولت فشلت بسبب فشل نظام الرى والصرف مما انعكس فى انخفاض شديد فى المحاصيل ولم تتمكن مصر من تصدير الكمية المطلوبة . أما المحاولة الأخرى فلقد اعتمدت على أساس تشجيع الصناعة المحلية عن طريق الحماية الجمركية للانتاج المحلى ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل نتيجة لتدخل المستعمر فى سياسات الاستيراد والتصدير مع فرض رسوم قدرها ٨٪ على المنتجات المحلية — الأمر الذى حد من نشاط المؤسسات المصرية .

أيضا يمكن القول أن هاتين المحاولتين لم تؤثرا أى تأثير ظاهر على هيكل العمالة المصرى أو نوعيتها ..

وقد أدت ظروف الحرب العالمية الأولى الى التأثير على هيكل العمالة المصرية حيث أدى تراكم الثروات فى ابان هذه الحقبة الى البحث عن مجالات جديدة للاستثمار حيث شملت هذه الاتجاهات سوق الصناعات التحويلية اللازمة للسوق المحلى واحتياجات جيش الاحتلال المتزايدة : هذا ويمكن القول أن الحرب العالمية الأولى كانت محكا للاقتصاد المصرى لانها كشفت بوضوح عن نقط الضعف فيه والتى يمكن تلخيصها فى أربع نقط :

أولا : انه قد وجد أن الاقتصاد المصرى غير قادر كلية على مواجهة الطلب المحلى من السلع الاستهلاكية وخصوصا السلع الصناعية .

ثانيا : ان اضطراب الاقتصاد المصرى لم يشمل الانتاج فقط بل امتد الى التوزيع بالاضافة الى توزيع الثروة الحكومية .

ثالثا : انه نتيجة لسيطرة الاستعمار على الجهاز المصرفى فان سياسات الائتمان وجهت بطريقة لاتخدم خطط التنمية .

رابعا : ان الاستثمار العقارى لم يعد الوسيلة الأولى لجذب الاستثمارات الخاصة .

هذا القصور فى الاقتصاد بالاضافة الى الصراع على الاستقلال والتخلص من الاستعمار الأجنبى دعا مجموعة من الاقتصاديين المصريين الى انشاء بنك مصر بهدف حماية اقتصاد البلاد والعمل على توجيه استثماراتها وفقا لاحتياجات مصر والشعب المصرى دون النظر الى احتياجات أو اطماع الدولة المتسلطة . هذا وقد كان لانشاء هذا البنك أثره الطيب فى اجتذاب ثقة الشعب المصرى وخاصة القادرين منه وقيامهم بايداع مدخراتهم وارباحهم التى حصلوا عليها خلال الحرب — الأمر الذى ساعد على تمويل العديد من الصناعات المصرية وانشاء الكثير من الشركات الانتاجية والتجارية فى نفس الحقبة أعقب انشاء بنك مصر بنك التسليف الزراعى الذى ساعد على حل بعض المشاكل الاقتصادية وتحسين الموقف الاقتصادى فى مصر وخاصة فى فترات الكساد (١٩٢٩ — ١٩٣٢) كما حفظ الثروة العقارية المصرية من السيطرة الأجنبية واستطاع ان يحتل المركز الثانى بعد بنك مصر فى احداث التنمية .

الدراسة والتحليل لهذه الحقبة من الزمن وأثرها على السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك سياسات القوى العاملة قد أظهرت أن ما تم من انجازات فى هذه الفترة لايعتبر تغييرا أساسيا فى الهيكل الاقتصادى حيث ظل القطاع الزراعى مسيطرا على الهيكل الاقتصادى وظل محصول القطن هو المحصول الأساسى لمصر . أما بالنسبة لسياسات القوى العاملة

فقد أثرت هذه الانجازات على مسارات سياسات القوى العاملة وهياكلهـــا •

الدراسة لجدول ١ و ٢ و ٣ قد اظهرت تطور حجم المشتغليـــن بالقطاعات المختلفة حيث انخفضت نسبة مساهمة العاملين فى قطاع الزراعـــة بينما زادت نسبة مساهمة العاملين فى قطاعات الصناعة والتشييد والبنـــاء والمناجم والمحاجر وهى الانشطة التى استثمر فيها كلا من بنك مصر والبنـــوك التى انشئت فى خلال هذه الحقبة برؤوس الأموال الوطنيـــة • والتى أدت الـــى خلق فرص عمل جديدة فى مجالات الصناعة والتعدين والقطاعات الأخرى مما أدى الى هجرة الأيدى العاملة من القطاع الريفى الى القطاعات الأخرى للعمـــل بالمجالات الجديدة •

عموما يجب أن ننوه الى انه بالرغم من الانجازات الاقتصادية الـــتى حدثت فى الفترة ١٩١٨ — ١٩٣٨ الا انه نظرا لتعذر الحصول على بيانـــات واقعية عن هذه الحقبة فانه تعذر علينا أن نقدم تقييم لأثر السياسات الاقتصادية على سياسات العمالة والتشغيل •

أما فى الحقبة ١٩٣٨ — ١٩٥٢ فقد تقدم الاقتصاد المصرى ببـــطء وتحول الى نظام موجه مركزيا بفعل عوامل عديدة منها الحرب العالمية الثانيـــة والمشاكل التى ترتب عليها والتحول التدريجى للسلطة السياسية مـــن الادارة البريطانية الى الادارة الوطنية وأخيرا احساس الحكام المصريين بان التنميـــة الاقتصادية وحماية المواطنين من نتائج ترك القطاع الخاص دون رقابة يحتـــاج الى تدخل الدولـــــة •

ان التحليل لاثر هذه الحقبة على سياسات القوى العاملة قد أظهر ان كل من الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) وحرب فلسطين (١٩٤٨) وحرب كوريا كان له أثر مباشر على الاقتصاد المصرى عامة وعلى القوى العاملة خاصة .. فقد أثرت الحرب العالمية الثانية على السياسات الاقتصادية وحجم الانتاج حيث ازداد الطلب على بعض المنتجات التى تخدم كل من القطاع الحربى والاستهلاكى مما دعا الحكومات فى هذه الحقبة الى التركيز نحو تنمية بعض الصناعات التى تخدم هذين القطاعين — الأمر الذى أدى الى مزيد من خلق فرص العمل فى القطاعات الانتاجية . الأمر الذى ترتب عليه مزيد من هجرة العمالة الريفية للزراعة للعمل فى القطاعات الصناعية والخدمايـة ، البيانات التى يعرضها جدول (٣) يبين تطور حجم العمالة فى القطاعات المختلفة وفقا لبيانات التعداد لسنة ٣٧ و سنة ٤٧ اى للفترة التى تغطى فترة الحرب العالمية الثانية وهو ما يوضح نمو حجم العمالة فى القطاعات الصناعية — كذلك فقد أثرت حرب فلسطين تأثيرا نفسيا سيئا على الشعب المصرى ولكنها لم تؤثر بقدر على السياسات الخاصة بالعمالة . أما حرب كوريا فلقد أثرت على سياسات الاسعار خاصة للمواد الخام (ومن بينها اسعار القطن الذى يعتبر المحصول الاساسى للدولة) حيث زادت دخول بعض الطبقات بمصر وبالتالى ازداد حجم الواردات من بعض السلع الكمالية والتى وجد بعض المنتجين فرصة فى نقل مثل هذه الصناعات الى مصر .

أيضا كان للسياسات الاجتماعية لهذه الفترة أثارا كبيرة على سياسات العمالة فلقد أدت سياسات مجانية التعليم والضمان الاجتماعى

الى التغير فى حجم وشكل هيكل العمالة فى مصر حيث اتجه الى التعليم وخاصة الثانوى العام والجامعى بنسبة كبيرة من أبناء الشعب المصرى مما ترتب عليه حدوث بعض العجز فى بعض المهن نظرا لعدم اقبال المصريين عليها بعد انتشار التعليم المجانى ٠

ايضا فان هذه السياسات التى كانت تنعكس دائما بصورة أو أخرى على سياسات العمالة فى مصر قد ساعدت فى تزايد الشعور بعدم الرضا الاجتماعى والذى انتهى الى الدور الذى لعبته العمالة المصرية فى مساندة ثورة ١٩٥٢ ٠

٤ — السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى الفترة ١٩٥٢ حتى ١٩٧٣ :

تعتبر الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٣ هى الحقبة النامية فى تاريخ تطور سياسات العمالة فى مصر ٠ فبقيام ثورة ١٩٥٢ بدأت مرحلة تغير فى تكوين هياكل العمالة ٠ ففى بداية هذه الفترة كان الدور الذى قامت به الدولة فى الحياة الاقتصادية غير مميز ٠ فقد كانت مساهمة الدولة فى بداية هذه الحقبة فى مساعدة البنيان الاساسى للاقتصاد عن طريق ايجاد مزيدا من الاستثمارات هذا وقد حاولت الدولة فى هذا الوقت اشراك القطاع الخاص فى عمليات التنمية ولكن لم تنجح الدولة فى اشراك القطاع الخاص بحماس خاصة وان معظم الممولين كانوا خائفين من الاجراءات التى اتخذتها الثورة من قوانين الاصلاح الزراعى هذا الأمر استدعى الى أن تتجه الدولة الى التأميم للمشروعات الصناعية وغير الصناعية وفى اعقاب هذه الفترة أخذت الدولة فى تصير المنشآت الاقتصادية وفى بداية ١٩٦٠

وضعت الدولة أول خطة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للتنفيذ ، وقد اعتمدت هذه الخطة على ركيزة التخطيط المركزى أو الموجه ، ولقد نجحت الخطة الخمسية الأولى فى تحقيق الأهداف المرجوة منها وبدأت الدولة فى تطبيق الخطة الخمسية الثانية ولكن فى السنة الثانية من الخطة بدأت حرب يونيو ١٩٦٧ والتى لعبت دورا كبيرا فى استنزاف حجما كبيرا من الاستثمارات التى كانت موجهة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ثم توالت سنوات هذه الحقبة حتى حرب اكتوبر ١٩٧٣ :

الدراسة والتحليل لتأثير السياسات الاقتصادية والاجتماعية على سياسات العمالة فى هذه الحقبة اظهرت أن الدولة بدأت فى سياسة تقديم وضمان فرص العمل لكل خريج من مراحل التعليم المختلفة بغض النظر عن الانتاجية المتوقعة لهذه العمالة .

أيضا بدأت الدولة فى تبنى سياسة تحويل اعتماد الاقتصاد من على الزراعة الى الصناعة كأسلوب لحل مشاكل العمالة والبطالة المقنعة . هذا وقد أمكن للدولة فى بداية هذه الحقبة أى فى الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٥ فى خلق فرص عمالة منتجة امتصت جزءا من فائض العمالة (جدول ٣ و ٤) لكن نظرا لعدم توفر حجم الاستثمارات المطلوب فان معدل نمو حجم فرص العمل التى قدمتها الدولة فى هذه الفترة قد بدأ فى التناقص حتى أصبحت ظاهرة البطالة المقنعة تظهر بصورة واضحة فى كلا من القطاع الصناعى والزراعى قدرت بنحو ٥٧ ٪ فى القطاعين (١) .

---

(١) د . اسماعيل محمد عمان — الحاجة الى استراتيجيات جديدة للتنمية لحل مشاكل العمالة وانخفاض الدخل فى القطاعات الزراعية للدول النامية المعهد القومى للتخطيط — القاهرة ١٩٨١ ايضا منظمة العمل الدولية بعثة استراتيجية الاستخدام منظمة العمل — جنيف ١٩٨١ .

جدول رقم (٤ . ٢) تطور عدد وهيكل العماله موزعه على القطاعات الاقتصاديه خلال الفتره (١٩٥٩/٦٠ - ١٩٧٣/٧١)

القطاعات الاقتصاديه / السنوات	١٩٦٠/٥٩		١٩٦٤/٦٥		١٩٦٧/٦٦		١٩٦٨/٦٧		١٩٦٩/٦٨		١٩٧٠/٦٩		١٩٧١/٧٢		١٩٧٣/٧١	
	العدد بالالف	النسبه الى الاجمالى	العدد بالالف	النسبه الى الاجمالى	العدد بالالف	النسبه الى الاجمالى	العدد بالالف	النسبه الى الاجمالى	العدد بالالف	النسبه الى الاجمالى	العدد بالالف	النسبه الى الاجمالى	العدد بالالف	النسبه الى الاجمالى	العدد بالالف	النسبه الى الاجمالى
		٪		٪		٪		٪		٪		٪		٪		٪
القطاعات السلعيه:																
الزراعه والغابات	٣٢٤٥	٥٤٫٠	٣٨٧٫٢	٥١٫٠	٣٨٦٫٦	٥٠٫٦	٣٨٩٫٤	٤٩٫٧	٣٩٦٫١	٤٩٫٢	٤٠٤٨٫٣	٤٨٫١	٤٠٥٦٫١	٤٧٫٢	٤٠٩٤٫٢	٤٧٫٢
الصناعه والتعدين	٦٠٣٨	١٠٫٠	٨٤١٫٢	١١٫١	٨٤٣٫٧	١١٫١	٨٦٣٫٣	١١٫١	٨٩٠٫٧	١١٫١	٩١٦٫١	١١٫١	١٠٥٢٫٨	١٢٫٤	١٠٩٤٫٣	١٢٫٦
البترول ومنتجاته	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الكهرباء	١١٫١	٠٫٢	١٨٫٥	٠٫٢	١٨٫٣	٠٫٢	١٨٫٥	٠٫٣	٢٠٫٣	٠٫٣	٢٢٫٨	٠٫٣	٣٠٫٤	٠٫٣	٣٣٫١	٠٫٤
التشييد	١٨٥٫٠	٣٫١	٢٢٨	٤٫٣	٣٠٦٫١	٤٫٠	٢٥٦٫٨	٣٫٣	٣٣٨٫٠	٤٫٢	٣٨٧٫١	٤٫٧	٣١٥٫٨	٤٫٣	٣٥٩٫٧	٤٫١
جمله القطاعات السلعيه	٤٠٤٣٧	٦٧٫٣	٥٠٦٩٤	٦٦٫٦	٥٠٤٧٫٢	٦٥٫١	٥٠٣٨٫٠	٦٤٫٣	٥٢١٣٫٩	٦٤٫٨	٥٣٧٩٫١	٦٥٫٠	٥٥٠٥٫٩	٦٤٫٧	٥٥٨٢٫٦	٦٤٫٣
قطاعات التوزيع:																
النقل والمواصلات والتخزين	٢١٨٫٦	٣٫٦	٢٠٧٫٨	٠٫٤	٣٢٤٫٥	٤٫٣	٣٣٦٫٤	٤٫٢	٣٣٥٫٧	٤٫٢	٣٤٧٫٢	٤٫٢	٣٧٤٫٥	٤٫٤	٣٨٨٫٥	٤٫٥
قناه السويس																
التجاره والمال	٦٣٥٫٧	١٠٫٦	٧٥٢٫٧	٩٫٩	٧٦٧٫٧	١٠٫١	٧٨٥٫٨	١٠٫٠	٧٩٤٫٣	٩٫٨	٨٠١٫٧	٩٫٧	٨١٥٫٦	٩٫٦	٨٢٨٫٩	٩٫٦
جمله قطاع التوزيع	٨٥٤٫٣	١٤٫٢	١٠٦٠٫٥	١٣٫٩	١٠٩٢٫٢	١٤٫٤	١١١٤٫٢	١٤٫٢	١١٣٫٠	١٤٫٠	١١٤٨٫٩	١٣٫٩	١١٩٠٫١	١٤٫٠	١٢١٧٫٤	١٤٫١
قطاع الخدمات:																
الاسكان	١٦٫	٠٫٣	٢١٫٩	٠٫٣	٢٢٫٦	٠٫٣	١٣٤٫٣	١٫٨	١٣٥٫٨	١٫٧	١٣٦٫٣	١٫٦	١٣٧٫٠	١٫٦	١٣٧٫٤	١٫٦
المرافق العامه	٢٥٫٢	٠٫٤	٣١٫٢	٠٫٤	٣١٫٦	٠٫٤	٣٢٫٣	٠٫٤	٣٤٫٤	٠٫٤	٣٣٫٧	٠٫٤	٣٥٫٥	٠٫٤	٣٧٫١	٠٫٤
خدمات اخرى	١٠٦٣٨	١٧٫٨	١٤٢٧٫٧	١٨٫٨	١٤٥٫٠	١٩٫٠	١٥٠٦٫٨	١٩٫٣	١٥٣٤٫١	١٩٫١	١٥٨٤٫٧	١٩٫١	١٦٣٧٫٥	١٩٫٣	١٦٩٧٫٠	١٩٫٦
خدمات التنميه الاجتماعيه																
خدمات قطاع السياحه																
جمله قطاع الخدمات	١١٠٨٫٥	١٨٫٥	١٤٨٫٨	١٩٫٥	١٥٠٤٫٢	١٩٫٧	١٦٧٣٫٥	٢١٫٥	١٧٠٢٫٣	٢١٫٢	١٧٥٫٧	٢١٫١	١٨١٠	٣١٫٣	١٨٧١٫٥	٢١٫٦
الاجمالى	٦٠٠٫٠ (**)	١٠٠	٧٦٠٦٫٢	١٠٠	٧٦٣٣٫٦ (***)	١٠٠	٧٨٢٧٫٧	١٠٠	٨٠٥٫٢	١٠٠	٨٢٧٤٫٧	١٠٠	٨٥٠٦٫٠	١٠٠	٨٦٧١٫٥	١٠٠

(*) المصدر : وزاره التخطيط — تقارير متابعه تنفيذ الخطه لسنوات مختلفه .

(**) بخلاف ٨٩٦٫٦ الف عامل غير مبين انشطتهم .

(***) مجموعه ٤٫٢ الف عامل غير مبين انشطتهم

ايضا فان الدراسة لتأثير حجم الاستثمارات الموجهة للقطاعات المختلفة وحجم فرص العمل الجديدة التى قدمتها المشروعات المختلفة بالخطط المختلفة والانتاجية للعمالة للفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٧٣ قد أظهرت ان هناك ارتباطا وثيقا بين العوامل وانه بالرغم من أن حجم الاستثمارات ليس بالمناسب فان R^2 لكل من الاستثمارات والانتاجية والعمالة فى الصناعة ٩١٤ر٠ وان Mult. R هو ٩٥٦ر٠ (جدول ٥) وهو ما يدعم أن خطط التنمية قد قدمت حلولا لمشكلة العمالة ولكن هذه الحلول ليست بالحجم المطلوب (١) ٠

بالاضافة الى ذلك فان الدراسة لخطط التعليم والتدريب فى مصر فى ابان هذه الحقبة قد اظهرت أن سياسات التعليم كانت تدار وتعمل وتخرج لتخصصات غير مطلوبة للسوق المحلى بينما التخصصات التى تتطلبتها خطط التنمية فان خطط التعليم والتدريب لم تخدمها بما هو مطلوب منها ٠ هذا الأمر انعكس فى صور ظهور عجز وفائض فى المعروض والمطلوب من القوى العاملة (جدول ٦) ، أيضا فى بداية ظهور الاختلاف فى سياسات الاجور بالاضافة الى سيادة القطاع العام كمنتج وموزع ومستورد ومصدر ٠

٥ ـ سياسات الانفتاح الاقتصادى ٧٤ ـ ٨٢

لقد شهد عام ١٩٧٤ تطورا كبيرا انعكس على كل قطاعات الاقتصاد عندما اتخذت الاجراءات الخاصة بتطبيق سياسة الانفتاح فى صورة عدد من

---

(١) د ٠ اسماعيل عرمان : العمالة والاستخدام فى مصر ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠ (بالانجليزية) معهد التخطيط مارس ١٩٨٢ ٠

جدول رقم (٥)

تحليل للعلاقة بين الاستثمار والانتاج والعمالة الفترة ٥٩ ــ ١٩٧٦

القطاعات	معامل الارتباط	R^2	Mult. Corr.	Signif. of F.
الزراعة	٠ر٩٠٤	٠ر٨١٧	٠ر٩٠٤	٤٠ر٣٠
الصناعة	٠ر٩٥٦	٠ر٩١٤	٠ر٩٥٦	٩٦ر٠٦٣
الكهرباء	٠ر٨٣٨	٠ر٧٠٣	٠ر٨٣٨	٢١ر٣٨
الانشاءات	٠ر٧١١	٠ر٥٠٥	٠ر٧١١	٩ر٢٧
اجمالى القطاعات السلعية	٠ر١٨٩	٠ر٠٣٦	٠ر١٨٩	٠ر٣٣
النقل	٠ر٩٦٣	٠ر٩٢٧	٠ر٩٢٧	١١٤ر٩
المالية والتجارة	٠ر٨٠٣	٠ر٦٤٥	٠ر٨٠٣	١٦ر٤٠٧
الاسكان	٠ر٧٠٤	٠ر٤٩٦	٠ر٧٠٤	٨ر٨٩٠
الخدمات العامة	—	—	—	—
الخدمات الاخرى	٠ر٩٧٤	٠ر٩٥٠	٠ر٩٧٤	١٧٢ر٦٣٤
اجمالى القطاعات الخدماية	٠ر٨٤٤	٠ر٧١٢	٠ر٨٤٤	٢٢ر٣٠
اجمالى القطاعات	٠ر٩٨٥	٠ر٩٧٠	٠ر٩٨٥	٣٠٠ر٠٦

المصدر : تحليل Reg. Analysis لبيانات مستقاه من الاحصائيات المنشورة بالاحصاء السنوى العام للفترة ٥٩/١٩٧٣ ، الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء القاهرة وانجازات خطط التنمية ومتابعتها وزارة التخطيط القاهرة ٥٩ ــ ٧٦

جدول رقم (٤ - ب) : تطور عدد وهيكل العماله موزعه على القطاعات الاقتصاديه خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٠)

القطاعات الاقتصاديه / السنوات	١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩	
	العدد بالالف	النسبه الى الاجمالى	العدد بالالف	النسبه الى الاجمالى	العدد بالالف	النسبه الى الاجمالى	العدد بالالف	النسبه الى الاجمالى	العدد بالالف	النسبه الى الاجمالى	العدد بالالف	النسبه الى الاجمالى	العدد بالالف	النسبه الى الاجمالى
		%		%		%		%		%		%		%
القطاعات السلعيه:														
الزراعه والرى	٤١٦٣٨	٤٧	٤٢١٢٫٤	٤٦٫٦	٤٢١٩٫٩	٤٤٫٧	٤٠٦٧٫٨	٤٢٫٨	٤١٠٣٫٥	٤٢٫٢	٤١٣٥٫٠	٤١٫١	٤١٦٣٫٩	٣٩٫٨
الصناعه والتعدين	١١١٢٫٤	١٢٫٦	١١٣٢٫٦	١٢٫٥	١١٥٦٫٨	١٢٫٣	١١٨١٫٤	١٢٫٤	١٢٢٦٫٦	١٢٫٦	١٢٩٢٫٩	١٢٫٨	١٣٤٧٫٣	١٢٫٩
البترول وتجاته	—	—	١٦٫٩	٣٫	١٨٫٣	٢٫	١٨٫٦	٢٫	١٨٫٧	٢٫	٢٠٫٠	٢٫	٢١	٢٫
كهربه	٣٥٫٣	٤٫	٣٨٫٣	٤٫	٤١٫٢	٤٫	٤٧٫٠	٥٫	٥٣٫٩	٦٫	٥١٫٠	٥٫	٦٠٫٣	٦٫
التشييد	٣٠٦٫٣	٣٫٤	٣١٥٫٢	٣٫٥	٤٤٧٫٤	٤٫٧	٤٨٦٫٠	٥٫١	٤٥٧٫٠	٤٫٧	٥٣٨٫٠	٥٫٣	٦٢٩٫٣	٦٫٠
جمله القطاعات السلعيه	٥٦١٣٫٨	٦٣٫٤	٥٧١٥٫٤	٦٣٫٣	٥٨٨٦٫٦	٦٢٫٣	٥٧١٩٫٨	٦١	٥٨٥٦٫٧	٦٠٫٣	٦٠٣٦٫١	٥٩٫١	٦٢٢١٫٦	٥٩٫٥
قطاعات التوزيع:														
النقل والمواصلات والتخزين وخدمات البريد	٤٠١٫٨	٤٫٥	٣٩٦٫٦	٤٫٤	٤٠٦٫٢	٤٫٣	٤١٦٫٤	٤٫٣	٤٤٤٫٣	٤٫٦	٤٦٣٫٦	٤٫٦	٥٠٦٫١	٤٫٨
التجاره والمال	٨٦٤٫٣	٩٫٨	٨٨٣٫٢	٩٫٨	٩٦٦٫٤	١٠٫٢	١٠١٦٫٢	١٠٫٧	١٠٠٥٫٦	١٠٫٨	١٠٩٦٫١	١٠٫٩	١١٥٦٫٠	١١٫٠
جمله قطاع التوزيع	١٢٦٦٫١	١٤٫٣	١٢٧٩٫٨	١٤٫٢	١٣٧٠٫٦	١٤٫٥	١٤٢٨٫٦	١٥٫٠	١٤١٩٫١	١٩٤	١٥٥٦٫٧	١٥٫٥	١٦٥٨٫١	١٥٫٨
قطاع الخدمات:														
الاسكان	١٢٨	١٫٥	١٣١٫١	١٫٥	١٤٢٫٩	١٫٥	١٤٤٫٠	١٫٥	١٤٥٫١	١٫٥	١٤٦٫٥	١٫٥	١٥٥٫٠-	١٫٥
الدفاع العام	٤١٫٥	٠٫	٤٣٫٠	٠٫	٥٠٫٠	٠٫	٥٣٫٤	٠٫١	٥٤٫٠	٠٫	٦٠٫٠-	٠٫١	٦٤٫٠-	٠٫١
خدمات اخرى:	١٨٠٣٫٣	٢٠٫٣	١٨٥٣٫١	٢٠٫٥	١٩٨٨٫٢	٢١٫١	٢٠٨٣٫٩	٢١٫٩	٢١٦٩٫٤	٢٢٫٣	٢٢٦٣٫٠-	٢٢٫٥	٢٣٦٠٫٠-	٢٢٫١
خدمات النفع الاجتماعيه														
خدمات قطاع المنازل														
جمله قطاع الخدمات	١٩٢٩٫٨	٢٢٫٣	٢٠٣٩٫٢	٢٢٫٥	٢١٨١٫١	٢٣٫١	٢٢٨٣٫٢	٢٤	٢٣٦٤٫٥	٢٤٫٣	٢٤٧٢٫٥	٢٤٫١	٢٥٧٣٫٠-	٢٤٫٧
الاجمالى	٨٨٥٣٫٧	١٠٠	٩٠٣٫٤	١٠٠	٩٤٣٣٫٣	١٠٠	٩٥٠٤٫٢ (*)	١٠٠	٩٧١٩٫١	١٠٠	١٠٠٦٩٫١	١٠٠	١٠٤٥٫٧	١٠٠

(*) بخلاف ٠٫٩ ١٠ العاطل غير مبين تفصيليا.

جدول رقم (٤٠)

الداخلون الجدد لسوق العمل خلال الفترة

١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ (الأرقام بالألف)

الحالة التعليمية	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
أمي لم يستوعب التعليم الابتدائي	٤٦	٦٣	٦٦	١١٢	٦٠
متسرب التعليم الابتدائي	٨٣	٧٥	٦٧	٦٧	٧٧
أنهى المرحلة الابتدائية	٣٢	٥٠	٤١	٣٤	٨
اعدادية	٣٨	٣١	٣٤	٣٧	٣٨
ثانوية عامة	١١	٨	٨	٥	٣
مؤهلات فنية متوسطة	٤٠	٤٦	٤٩	٥٠	٦١
مؤهلات عليا	٥١	٥٦	٦٥	٧٥	٨٦
الجملة	٣٠١	٣٢٩	٣٢٠	٣٨٠	٣٣٣

(١) ارتفاع حجم الداخلين الجدد فى سوق العمل دون لم تستوعبهم المدارس الابتدائية سنة ١٩٧١ لانخفاض نسبة الاستيعاب بالمدارس عن سابقاتها ولاحقاتها .

(٢) انخفاض حجم الداخلين الجدد فى سوق العمل سنة ١٩٨٠ لارتفاع نسبة الاستيعاب بالمدارس الاعدادية .

الاتفاقيات الاقتصادية والمالية عقدت مع بعض الدول العربية والأجنبية بغرض اجتذاب الاستثمارات ورؤوس الأموال لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالحجم الذى يعجل تحقيق معدلات النمو المطلوبة • كان الهدف من الانفتاح الاقتصادى هو :

أولا : تحقيق المصالح المتبادلة للاقتصاد المصرى والاستثمار الأجنبى •

ثانيا : خلق المناخ المناسب لجذب رأس المال العربى والاجنبى بتحويل مصر الى مركز نقدى ومالى •

ثالثا : تقديم الضمانات الكافية ضد المخاطر الغير تجارية والحوافز اللازمة لزيادة الاستثمارات الاجنبية •• وأخيرا

رابعا : الاولوية للمشروعات التى تزيد من حصيلة النقد الاجنبى وجذب التكنولوجيا المتقدمة لمصر •

عموما يمكن القول بان المرحلة التى بدأتها مصر بعد عام ١٩٧٣ هى مرحلة اكثر حركية وتفاعل عما سبقتها نظرا للاهتمام الذى تعطيه الدولة من دراسة ووضع السياسات وتنفيذها فى سبيل تحقيق معدلات نمو أسرع وأكبر من المعدلات الخاصة بالمراحل السابقة •

ان الدراسة لهذه الحقبة قد أظهرت تحو فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة ، فبالرغم من توافر الاستثمارات الأجنبية والمحلية • الا أن التنمية فى مصر مازالت دون المعدل المطلوب لحل مشاكل الشعب • يرجع هذا الى ان نحو ٨٠٪ من المشروعات الخاصة بالانفتاح الاقتصادى مشروعات استهلاكية •

وانه من أجل تحقيق المعدل المطلوب فانه لابد من حدوث تغيـر جذرى فى نوعية المشروعات الخاصة بالانفتاح بحيث تتركز معظم هذه المشروعات فى النواحى الانتاجية والتى تتصف بصناعاتها التصديرية • فعن طريق زيادة ، الصادرات ستتمكن مصر من اعادة التوازن لميزان الصادرات والواردات • هـذا ونود أن ننوه الى ان الحكومة فى هذه الحقبة قد بدأت فى تلافى الاهمـال للقطاع الزراعى والذى كان نتيجة للسياسات التى اعتنقها المخططـون والاقتصاديون فى الفترة ١٩٥٢ ــ ١٩٧٣ والتى أظهرت خطأها وعدم مناسبتها لمصـر • فعن طريق تنمية القطاع الزراعى يمكن للدولة زيادة حجم رأس المـال المستثمر لخلق فرص العمل المنتجة فى القطاع الزراعى أولا ثم فى القطاعـات الأخـرى • (١)

اضافة الى ذلك فان الدراسة لتأثير السياسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفترة على سياسات العمالة قد أظهرت أن سياسة الانفتاح الاقتصادى قـد أثرت تأثيرا مباشرا على سياسات العمالة فى مصر • فقد أدت سياسة عـدم ممانعة هجرة العمالة للدول العربية الى هجرة العمالة الزراعية والفنية مما ترتب على هذا عجزا فى بعض المهن خاصة فى مهن التشييد والبناء أيضا فلقد أدت بعض مشروعات الانفتاح الى امتصاص العمالة المتخصصة من داخل القطاعـات المنتجة لمصر على سبيل المثال ما حدث فى قطاعات البنوك حيث انتقلت العمالـة

---

(١) د • اسماعيل عرمان : الحاجة الى استراتيجيات للتنمية لحل مشاكل العمالة وانخفاض الدخل للقطاعات الزراعية • معهد التخطيط ١٩٨١
ايضا • د • اسماعيل عرمان : دراسة تحليلية للعمالة الزراعية واثرهـا فى خطط التنمية • جامعة ويلز ١٩٧٦ •

المتخصصة من البنوك المصرية الى بنوك الاستثمار حيث لعبت سياسات الأجور التى تقدمها مؤسسات الانفتاح دورا هاما فى عدم التوازن لميزان القوى العاملة فى مصر أيضا فقد أثرت على الاتجاهات لاختيار المهن التى يعمل بها بعض فئات العمالة ، فنجد أن بعض خريجى الجامعات قد اتجهوا الى بعض المهن الفنية فى مجالات التشييد والبناء ، كذلك فقد أدت سياسات الأجور الى تغيير خصائص اسواق العمل فبعض محافظات مصر بعد أن كانت مصدرة للعمالة أصبحت مستقبلة للعمالة المثال على ذلك محافظة قنا (مصنع الالومنيوم) .

اضافة الى ذلك فان سياسات الانفتاح وما صاحبها من خلق فرص عمل فى قطاعاتها قد أدت الى التأثير على سياسات تشغيل الخريجين حيث أصبحت وزارة القوى العاملة تتلقى ٦٠٪ فقط من طلبات الخريجين الباحثين عن عمل عن طريق الوزارة أما ٤٠ ٪ فانهم يجدون الاعمال التى يحترفوها بنفسهم (١) .

افاضة عن ذلك فان سياسة الانفتاح الاقتصادى وما أظهرته من نقص فى الخبرات أدت الى ظهور الحاجة الى تعديل سياسات التعليم والتدريب لخدمة سياسات التنمية .

مما سبق من مناقشات وعرض للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ودراسة تأثيرها على سياسات العمالة فى الفترات ١٨٠٠ — ١٩٨٢ ، يظهر مدى الترابط بين هذه السياسات كما يظهر ان كلا من هذه السياسات

---

(١) تقرير عن سياسة الخريجين — وزارة القوى العاملة ١٩٨٢

تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر فى سياسات العمالة كما أن التغيرات التى تحدث فى هياكل العمالة ماهى الا حصيلة للمتغيرات التى تؤثر على سياسات الاقتصاد .

عموما يمكن القوى انه من أجل اصلاح مسار سياسات القوى العاملة فى مصر فانه يجب أن تأخذ الدولة بعض الاجراءات الحاسمة التى يمكن عن طريقها السيطرة على المتغيرات التى تؤثر فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتالى علاج الآثار التى نجمت عن تأثير السياسات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية فى سياسات العمالة على مدى الحقبات السابقة . هذه الاجراءات يمكن أن نوجزها فى النقاط التالية :

(١) العمل على وضع خطة طويلة المدى للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى للتغلب على عدم المعرفة وعدم الاستقرار للسياسات المطبقة فى الدولة .

(٢) وضع المفاهيم الخاصة بتخطيط وتنمية الموارد البشرية حتى يمكن تلافى العقبات التى تقابل المخطط .

(٣) التنسيق بين الجهات المسئولة عن سياسات القوى العاملة .

(٤) تعديل القوانين والتشريعات التى تعمل على التأثير فى العمالة .

(٥) تغيير وتعديل سياسات التعليم والتدريب لخدمة خطط التنمية مما يمكن من تعديل هياكل القوى العاملة .

جدول رقم (٤٦)

أمثلة للعجز في الخريجين من بعض البرامج التعليمية الجامعية
من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٧ والموزعين من عام
١٩٧٦ ـ ١٩٨٠

التخصص	عدد الناجحين	المتقدمين لوزارة القوى العاملة		الاحتياجات	العجز	
		العدد	%		العدد	النسبة الى الناجحين
						%
كلية الآداب :						
انجليزى	١٤٨٧	١٦	١ر١	٤٤٨٣	٤٤٦٧	٣٠٠ر٤
فرنسى	١٠٢٤	٥	٥ر	١٩٥٧	١٩٥٢	١٩٠ر٦
وثائق ومكتبات	١٩٨	٦٧	٣٣ر٨	٢٤٥٠	٢٣٨٣	١٢٠٣ر٥
عربى	٤٤٣٠	٢٧	٦ر	١٠١٩٧	١٠١٧٠	٢٢٩ر٦
كلية الاقتصاد :						
اقتصاد	٣٣٣	١١٦	٣٤ر٨	٤٢٠	٣٠٤	٩١ر٣
احصاء	٤١٥	٢٦٤	٦٣ر٦	٦٤٣	٣٧٩	٩١ر٣
كلية الهندسة :						
ميكانيكا سيارات	٣٣١	١٢٣	٣٧ر٢	٤٨٥	٣٦٢	١٠٩ر٤
عمارة	٥٠٧	١٥	٣ر٠	١٣٦٣	١٣٤٨	٢٦٥ر٩
مدنى ومساحة	٣٤٠٢	٢٧٨	٨ر٢	٣٠٣٤	٢٧٥٦	٨١
كيمياء وغزل ونسيج	٢٨٧	٦٩	٢٤	١٨٥	١١٦	٤٠ر٤
الطب البيطرى :	٢٩٩٧	ـ	ـ	٥٢٣	٥٢٣	١٧ر٥
كلية الزراعة :						
انتاج دواجن	٢٩٦	٢٤٩	٨٤ر١	٦٨٧	٤٣٨	١٤٨
علوم آفات	٢٥٧	٢٠٤	٧٩ر٤	٦٦٦	٤٦٢	١٧٩ر٨
وقاية نبات	٩٠	٧٤	٨٢ر٢	٥١٥	٤٤١	٤٩٠
كلية العلوم :						
فيزياء وطبيعة	٥٧٩	١١٢	١٩ر٣	٧٠٣	٥٩١	١٠٢ر١
رياضة ورياضة حديثة	١٥٢٥	١٩٣	١٣ر٧	٨٨٦	٦٩٣	٤٥ر٤
كلية الفنون التطبيقية :	١٢٤٥	٤٧٨	٣٨ر٤	٣٣٤١	٢٨٦٣	٢٢٩ر٩
المعاهد العليا						
المعهد العالى للفنادق	١٤٤	١٨	١٢ر٥	١٤١	١٢٣	٨٥ر٤
المعهد العالى للسياحة	٢١٤	٣٣	١٥ر٤	١٤١	١٠٨	٥٠ر٥
معهد اللغات والترجمة	١٠٧٤	٤٢١	٣٩ر٢	٢٢٠١	١٧٨٠	١٩٣ر٣

جدول رقم (٤٠ب)

أمثلة لفائض بعض الخريجين من الكليات الجامعية والمعاهد العليا من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٧ والموزعين من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٠

التخصص	عدد الناجحين	المتقدمين لوزارة القوى العاملة		الاحتياجات	الفائض	
		العدد	%		العدد	النسبة الى عدد الناجحين
						%
كلية الآداب :						
لغات شرقية	١٣٥٠	٦١١	٤٥٫٣	١٤٦	٤٦٥	٣٤٫٤
دراسات وآثار اوربية	٣٣٨	٢٢٢	٦٥٫٧	٧٤	١٤٨	٤٣٫٨
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية :						
علوم سياسية	٥٨١	٢٦٦	٤٥٫٨	١٤٠	١٢٦	٢١٫٧
كلية الآثار	٩٧٦	٧٢٠	٧٣٫٨	٢٣٤	٤٨٦	٤٩٫٨
كلية الهندسة (*) :						
راد يووتلفزيون	٢١٢	١٠٢	٤٨٫١	—	١٠٢	٤٨٫١
تكرير بترول	٢٨٨	١٢٤	٤٣٫١	٣٥	٨٩	٣٠٫٩
هندسة انتاج	٢٣٣٧	١٠٥٢	٤٥	٦٢٩	٤٢٣	١٨٫١
كلية الزراعة :						
عام	١٣٢٤٢	٩٩١٦	٧٤٫٩	٥٩٥١	٣٩٦٥	٢٩٫٩
اراضى واقتصاد زراعى	٢٣١٤	١٩٨٠	٨٥٫٦	٨٥٧	١١٢٣	٤٨٫٥
البساتين	١٤٨٦	١٢٤١	٨٣٫٥	٤٢٨	٨١٣	٥٤٫٧
أمراض نبات	٧٥٠	٦١٧	٨٢٫٣	٢١٣	٤٠٤	٥٣٫٩
محاصيل	١٠١٢	٨٦٩	٨٥٫٩	٣٣٧	٥٣٢	٥٢٫٥
انتاج نباتى وحيوانى	٢١١٦	١٧٧٧	٨٤	٩٤٠	٨٣٧	٣٩٫٦
كلية العلوم :						
جيولوجيا	٧٤٤	٨٧٠	١١٦٫٩	٢٨٥	٥٨٥	٧٨٫٦
المعاهد العليا :						
الزراعى التعاونى	٩٦٩٨	٧٣٠٨	٧٥٫٤	١٠٠٥	٦٣٠٣	٦٥
شئون القطن	٧٢٢	٦١٧	٨٥٫٥	٣٤	٥٨٣	٨٠٫٧
الدراسات التعاونية	٩٤٢٣	٧١٨٩	٧٦٫٢	٢٠٩٣	٥٠٩٦	٥٤٫١

(*) موقف الخريجين بالنسبة لكلية الهندسة من عام ١٩٧٦ الى ١٩٧٧ والموزعين من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٠.

جدول رقم (٦ـ هـ)

موقف الخريجين من برامج التلمذة الصناعية (*)

التخصص	عدد الناجحين	المتقدمون الى وزارة القوى العاملة		الاحتياجات	العجز	الفائض	النسبة الى عدد الناجحين
		العدد	النسبة الى عدد الناجحين				
تمديدات	٢٠٨	١٤٦	٧٠٪	٢٤٥	٩٩	—	٤٨٪
غزل ونسيج	١٢٧٩	٧٨٤	٦١	٤٦٩	—	٣١٥	٢٥
طباعة	٦٨٠	٣٢٠	٤٧	٢٤٦٩	٢١٤٩	—	٣١٦
مهن كيمائية	٢٩١	٨٩	٣١	٥٣٩	٤٥٠	—	١٥٥
دباغة جلود	٢١٣	١٢٤	٥٨	٥	—	١١٩	٥٦
ميكانيكا سيارات وكهرباء	٣٠٨٣	١٢٧٩	٤١	٦٨٩٨	٥٦١٩	—	١٨٢
الفلزات والصلب (**)	٣٩٤	١٢٢	٣١	١١٥	—	٧	٢
آلات دقيقة (***)	٥٣٢	٢٠٢	٣٨	٤٩٧	٢٩٥	—	٥٥
معادن :							
ميكانيكا تبريد	٢٥٤	٧١	٢٨	٢٧٦	٢٠٥	—	٨١
نجارة	٤٣	١٨	٤٢	١٨٧	١٦٩	—	٣٩٣
حداد وحداد ميكانيكي	٢٦٩	١٢٥	٤٦	٢٥٤	١٢٩	—	٤٨
براده	٥٠٢٩	٢٦٢٩	٥٢	٦٤٦	—	١٩٨٣	٣٩
تشغيل ماكينات ورش	١١٤٢	٥٤٣	٤٨	٢٢٣	—	٣٢٠	٢٨
الواح معدنية دقيقة	١٢١٤	٥٩٠	٤٩	٢٤٥	—	٣٤٥	٢٨
لحام	١٣٩٤	٤٩٧	٣٦	٥٢٩	٣٢	—	٢
براده وأخرى	٦١٦	٢٣٥	٣٨	١٧١٤	١٤٧٩	—	٢٤٠

(*) المصدر: وزارة القوى العاملة والتدريب ـ قطاع تخطيط القوى العاملة ـ الادارة العامة لبحوث هيكل القوى العاملة .

(**) تشمل تخصصات افران عالية ومعالجات حرارية ودرفلة ومعامل فيزياء .

(***) تشمل تخصصات الكترونيات وقياس كهربائي وراديو وتليفزيون وتحكم حراري .

جدول رقم (٥٦)

تقديرات فائض الخريجين بالنظر للمراحل التعليمية

خلال السنوات (٧٦ ـ ١٩٨٠)

البيان / المرحلة التعليمية	فائض ١٩٧٦	فائض ١٩٧٧	فائض ١٩٧٨	فائض ١٩٧٩	فائض ١٩٨٠
الثانوية التجارية	٢٠٣٧١	٢١٩١٩	٢٣٠٨٣	٢٦٩٧٨	١٦١٠٦
الثانوية الزراعية	٤٦٥٨	٥٤٠٠	٥٧٥٠	٦٠٠٠	٧٢٥٠
الثانوية الصناعية	٢١٠٤٧	٢٢٢١١	٢٣٩١٩	٢٦٥٥٨	٢٦٧٤٣
اعداد فنيين صناعيين	٧٢٨	٧٥١	٧٩١	٨٤١	٨٧١
اعداد فنيين تجاريين	—	—	—	—	—
الجملة	٤٦٨٠٤	٥٠٢٨١	٥٣٥٤٣	٦٠٨٧٧	٦٦٩٧٠

المصدر :

مستخرجة من جداول تقدير العجز والفائض بين العرض المتوقع من خريجي الفني المتوسط واعداد الفنيين (الصناعي والتجاري) والطلب عليها خلال الفترة من (٧٦ ـ ٨٠) .

أخيرا فاننا نوصى بأن تتبع هذه الدراسة بدراسات أشمل للفترات والحقبات التى ناقشناها كل على حدة بالتفصيل حتى يمكن معرفة التغيرات التى نجمت فى سياسات القوى العاملة ومدى أثر مساهمة كل متغير من المتغيرات للسياسة الاقتصادية على سياسات العمالة .

*****

مراجـــــع

١ - دكتور اسماعيل عرمان : تخطيط القوى العاملة - معهد التخطيط القومى مذكرة داخلة (٧٧٣) مايو ١٩٨٢

٢ - دكتور اسماعيل عرمان : دراسة تحليلية للعماله الزراعية واثرها فى خطط التنمية - جامعة ويلز ١٩٧٦ .

٣ - دكتور اسماعيل عرمان : الحاجة الى استراتيجيات وأساليب جديدة لحل مشاكل العمالة وانخفاض الدخل فى الدول النامية - معهد التخطيط القومى نوفمبر ١٩٨١

٤ - دكتور اسماعيل عرمان : العمالة والاستخدام فى مصر ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ (بالانجليزية) معهد التخطيط القومى مارس ١٩٨٢ .

٥ - دكتور اسماعيل عرمان : دور القروض الزراعية فى الاقتصاد الزراعى المصرى جامعة عين شمس (رسالة ماجستير) ١٩٦٦ .

٦ - دكتور محمد عبد الفتاح منجى : مذكرة خارجية عن العمالة فى مصر (١٩٨١)

٧ - منظمة العمل الدولية . بعثة استراتيجية الاستخدام لمصر - منظمة العمل جنيف ١٩٨١ .

٨ - وزارة التخطيط : متابعة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٠ - ١٩٨٢ وزارة التخطيط ١٩٥٩ - ١٩٨٢

٩ - الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء - الاحصائيات السكانية وتعدادات السكان والخاصة بالعمالة فى مصر ١٨٨٢ - ١٩٨٢ - الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٨٢ .

١٠ - وزارة القوى العاملة - النشرات والابحاث الخاصة بالقوى العاملة وزارة القوى العاملة - ١٩٦٠ - ١٩٨٢

*****